

بقيادة ودعم منصور بن زايد.. «نافس» يقفز بالمواطنين في «الخاص» إلى 92 ألفاً



بقيادة ودعم سموّ الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس ديوان الرئاسة، رئيس مجلس إدارة «مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية»، وانعكاساً لنجاح السياسات الحكومية في ما يتعلق بملف التوطين، أعلنت وزارة الموارد البشرية والتوطين أن أعداد المواطنين العاملين في القطاع الخاص، بنهاية مستهدفات التوطين لعام 2023، وصلت قرابة 92 ألفاً، في قفزة تقارب 157% مقارنة بأعداد المواطنين العاملين في القطاع الخاص في سبتمبر/أيلول 2021 عندما تم إطلاق برنامج «نافس».

ويتصدر ملف التوطين في القطاع الخاص سلم أولويات حكومة دولة الإمارات، تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة التي وفرت كل الدعم في سبيل إرساء قواعد مستدامة ومنظومة متكاملة تضمن استقطاب وتوظيف المواطنين في هذا القطاع الحيوي

تعد الحصيلة المعلن عنها الأعلى تاريخياً، منذ بدء رصد أعداد المواطنين العاملين في القطاع الخاص بالدولة، في دلالة واضحة على فاعلية سياسات وقرارات التوطين وتأسيس برنامج «نافس»، ما يشكل دفعة قوية لملف التوطين ودعم الجهود الرامية إلى تسريع تحقيق مستهدفاته واستدامة عمليات التوظيف على مدار العام، في ضوء قيادة ودعم ومتابعة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان.

وأشادت الوزارة بالتزام أكثر من 19 ألف شركة خاصة بتوظيف المواطنين بموجب قرارات وسياسات التوطين، ما أسهم في الزيادة التاريخية وغير المسبوقة في أعداد المواطنين الملحقين بوظائف القطاع الخاص، ويأتي ذلك مع مواصلة تحقيق مستهدفات التوطين لعام 2024 لدى الشركات التي يعمل لديها 50 موظفاً فأكثر، والمتمثلة في تحقيق معدلات نمو التوطين بنسبة 2% من وظائفها المهنية بشكل نصف سنوي، أي 1% خلال النصف الأول من العام، و1% خلال النصف الثاني من عام 2024.

وتم تطبيق المساهمات المالية على الشركات غير الملتزمة بتحقيق مستهدفات التوطين خلال عام 2023 في يناير/كانون الثاني الجاري، تنفيذاً لسياسات وقرارات التوطين. ويشهد عام 2024 تطبيق قرار مجلس الوزراء بشأن توسيع قاعدة الشركات الخاصة المستهدفة بالتوطين، لتشمل الشركات التي يبلغ عددها أكثر من 12 ألفاً في 14 نشاطاً اقتصادياً محدداً، ويعمل فيها من 20 إلى 49 عاملاً، ومن المتوقع أن يوفر هذا القرار 12 ألف فرصة وظيفية للمواطنين سنوياً خلال عامي 2024 و2025.

ويستهدف القرار تعيين مواطن واحد، على الأقل، في عام 2024، ومواطن آخر في عام 2025، فيما سيتم فرض مساهمات مالية سنوية بحق الشركات غير الملتزمة بتحقيق المطلوب منها بقيمة 96 ألف درهم عن المواطن الذي لم يتم تعيينه، بدءاً من شهر يناير/كانون الثاني 2025 عن عام 2024، في حين ستفرض مساهمات مالية قيمتها 108 آلاف درهم في يناير 2026 عن عام 2025، ويسمح للشركات بتقسيم قيمة المساهمات بالاتفاق مع الوزارة، وكانت الوزارة أبلغت الشركات المستهدفة عبر منظومتها الرقمية بضرورة الامتثال للقرار، وبما يمنحها فرصة كافية لتحقيق المستهدفات المطلوبة منها.

وتعمل الشركات المشار إليها في 14 نشاطاً اقتصادياً رئيسياً، تشمل المعلومات والاتصالات، والأنشطة المالية وأنشطة التأمين، والأنشطة العقارية، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم، والتعليم، والأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي، والفنون والترفيه، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، والتشييد، وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين، وأنشطة خدمات الإقامة والضيافة. وجاءت خطوة توسيع قاعدة الشركات المستهدفة بالتوطين بناء على دراسة الأنشطة الاقتصادية وواقع الشركات المختارة التي يعمل لديها من 20 إلى 49 عاملاً، حيث تبين نموها السريع وقدرتها على توفير الوظائف وبيئة العمل المناسبة، ما من شأنه استقطاب المواطنين للعمل في هذه الشركات، ما يشكل دفعة قوية للتوطين وتسريع تحقيق مستهدفاته، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في هذا الملف الوطني. ونوهت الوزارة بالمنافع والميزات الممنوحة للشركات المنضمة إلى نادي شركاء التوطين، منها تخفيض رسوم الوزارة بنسب تصل إلى 80%، ومنحها الأولوية في نظام المشتريات الحكومية بالتعاون مع وزارة المالية، والاستفادة من مزايا برنامج «نافس» للشركات والأفراد، وغيرها من الميزات التي تلبي متطلبات نمو أعمالها، واستمرار ريادتها.

ودعت الوزارة الشركات إلى الاستفادة من منصة برنامج «نافس»، التي تزخر بالمواطنين الباحثين عن عمل من أصحاب الكفاءات النوعية في مختلف المجالات، والمؤهلين لشغل الوظائف المطلوبة، محذرة في الوقت نفسه من مغبة

اللجوء إلى محاولات التحايل على مستهدفات التوطين، أو توظيف المواطنين بشكل صوري. وتطبق الإمارات سياسة شاملة تتضمن التحفيز والتدريب والتأهيل للمواطنين في العديد من المجالات، سعياً للارتقاء بمهاراتهم وضمان حصولهم على الوظائف التي يطمحون إليها في القطاع الخاص، كركيزة رئيسية لحياة كريمة. ووضعت وزارة الموارد البشرية والتوطين العديد من الالتزامات والضوابط التي تعزز الالتزام بنظام التوطين، وتجنب ممارسات التوطين الصوري.

((وام

الصورة

